الإطار النظري والتحليلي للتضخم في الكويت

عذبي سلمان عبد العزيز مالك الصباح

طالب دكتوره بمعهد البحوث والدرسات الأفريقية – جامعة أسوان

محمد عبد الوهاب ابو نحول

أستاذ الإقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة أسيوط

حرب احمد البرديسي

أستاذ الإقتصاد الزراعى المساعد – كلية الزراعة – جامعة أسيوط

الملخص:

تهدف دراسة الاطار النظري والتحليلي للتضخم في دولة الكويت، وقد توصلت الدراسة إلي أنه لازال معدل التضخم السنوي في الكويت الأعلى مقارنة بالدول الخليجية بالرغم من الدعم الذي تقدمه حكومة الكويت ممثلة بوزارة التجارة لبعض من المواد الغذائية الأساسية على شكل حصص تموينية لكل مواطن، أو بدعم مباشر تقدمه الحكومة للطحين وغاز الطبخ والأعلاف الحيوانية والماء والكهرباء والبنزين والديزل.

الكلمات الإفتتاحية الإطار النظرى – التضخم ٠ الكويت

Abstract

The aim of the study of the theoretical and analytical framework for inflation in the State of Kuwait, The study found that the annual inflation rate in Kuwait is still higher compared to the Gulf countries, despite the support provided by the Kuwaiti government, represented by the Ministry of Trade, for some basic foodstuffs in the form of rations for each citizen, Or with direct support from the government, for flour, cooking gas, animal feed, water, electricity, gasoline and diesel.

١.١ مقدمة

يُعد التضخم من المواضيع الاقتصادية التي تنال أهمية بالغة وخاصة في دراسات المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، إذ أصبح الارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يؤول إليه من تناقص في القوة الشرائية لوحدة النقد وما يصاحبه من ارتفاع للأجور والمضاربة، ظاهرة من الظواهر الملازمة للحياة الاقتصادية منذ الخروج من قاعدة الذهب في بداية السبعينات من القرن الماضي، بحيث لم تفلت أية دولة في العالم من الوقوع في مشاكل التضخم.

ولقد شهدت الدول الراسمالية موجات كثيرة من التضخم وصل احيانا إلي معدلات عالية جدا جعلت التضخم يوصف بأنه تضخم جامح، وتتعدد اسباب التضخم

في الدول المتقدمة منها، الارتفاع الكبير في نفقات الانتاج وكذلك منها ما يتعلق بجانب الطلب، كما تعاني الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم للاسباب نفسها، كما فيالدول المتقدمة ولأسباب اخري تتعلق بالاختلالات الهيكلية والاختناقات من جانب الانتاج والعرض التي تعاني منها هذه الدول.

كما يؤدي التضخم إلي اثاراً اقتصادية واجتماعية مهمة علي غالبية الناس وعلي الاقتصاد القومي، لذلك تحاول الدول الحد من التضخم باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية والاجراءات التداخلية احيانا اخري، فاستخدام سياسة مالية انكماشة من خلال ارتفاع معدلات الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي يتوقع أن يؤدي إلي تقليل التضخم، كما أن هناك ما يؤيد السياسة النقدية في الحدم من التضخم بإعتبار أن التضخم ظاهرة نقدية ومن ثم ارتباع سياسة نقدية انكماشية كما في حالة تقليل العرض من النقود يتوقع أن يسهم في علاج التضخم، إلي أن الجدل يدور حول فعالية السياسة المالية والنقدية في علاج التضخم.

تجدرة الاشارة إلي أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي حاولت حسم هذا الجدل حول فاعلية السياسة المالية والنقدية في علاج التضخم إلا أن لم تحسم هذا الجدل، ومن هذه الدراسات دراسة أحمد محمد صالح جلال (٢٠٠٦)، بعوان "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان انامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (١٩٩٠–٢٠٠٣م)"، وتوصلت الدراسة إلي ان العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكيلية في بنيان الاقتصاد القومي القومي اليمني، ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في اليمن، كما أدي إلي ارتفاع معدل التضخم في أعلي خلال الفترة (١٩٩٠–١٩٩٤)، ففي عام ١٩٩٤ بلغ معدل التضخم في اليمن نحو ١٠٤%، مما صاحبه تدهور شديد في مستوي معيشة شريحة كبيرة في المجتمع اليمني، كما توصلت الدراسة علي الرغم من نجاح السياسة النقدية والمالية في تقليل الضغوط التضخمية الناتجة عن عوامل محلية كالاستهلاك النائي والانفاق الحكومي المرتفع، إلا أن السياسة المالية والنقدية لم تنجح بعد علاج التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع اسعار الواردات.

دراسة ليلي علي القشاط (٢٠١٥)، حاولت الدراسة قياس أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان، باستخدام بيانات عن الفترة (١٩٩٤-٢٠١٢)، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك ارتباط معنوي وطردي بين العرض من النقود والاحتياطي النقدي والتضخم، إذ أن ٨٦% من التغيرات التي تحدث في التضخم يرجع السبب فيها إلي هذه المتغيرات أي متغيرات السياسة النقدية، ومن ثم فإن تقليل العرض من النقود أي استخدام سياسة نقدية انكماشية يسهم في الحد من التضخم أي فاعلية السياسة النقدية في علاج التضخم بالنسبة لحالة السودان.

لكن معالجة التضخم أو علاجه تتطلب معرفة الاسباب التي أدت اليه، لذا الدراسة لتناول ظاهرة الضخم في الاقتصاد الكويت، وفي سبيل تحقيق الهدف يقترح تقسيم الدراسة ثلاثة رئيسية بالاضافة للمقدمة الجزء ٢.١ الاطار النظري للتضخم، الجزء ٣.١ الاطار التحليلي للتضخم في الكويت، الجزء ٤.١ الخلاصة.

٢.١ اطار نظري: للتضخم

حيث يشتمل هذا الجزء علي تعريف التضخم وأنواع التضخم وأسباب التضخم والاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

١.٢.١ تعريف التضخم

يشير المعنوي اللغوي للتضخم الي الزيادة عن الحجم الطبيعي، اما المعني الاصطلاحي يشير الي الزيادة المستمرة والمتراكمة في المستوي العام للاسعار خلال فترة زمنية معينة عادة تكون هذه الفترة (سنة)، ولايشترط ان ترتفع جميع الاسعار ربما ترتفع او تنخفض بعض اسعار السلع ولكن العبرة بارتفاع المستوي العام للاسعار، وتكون هذه الزيادة متراكمة. فالسكر، قد يرتفع سعره لمدة ٦ اشهر ولكن سرعان ما تنخفض اسعاره مستقبلاً اذا هذا لايعد تضخم وانما ارتفاع مؤقت في المستوي العام لاسعار السكر.(Mishkin, 2004: 634-635)

ويتم قياس التضخم عن طريق تتبع التغيرات في اسعار مختلف السلع والخدمات، وهناك العديد من مختلف الارقام القياسية للأسعار، ولكن أكثر شيوعا في قياس التضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CIP)، والرقم القياسي لأسعار المنتج (PPP)، والرقم القياسي والذي يعتبر أكثر شمولاً وهو مكمش الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، يقيس التغير في المستوي العام لاسعار السلع والخدمات التي يقوم القطاع العائلي بشرائها في الحضر. مثال، عندما يكون الرقم القياسي لاسعار المستهلكين في الكويت ارتفع عام ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بعام ٢٠٠٥، بنسبة ٥٠% من ١٠٠% سنة اساس٢٠٠٥ لنحو ١٥٠% سنة ٢٠١٥، هذا يعني ان القطاع العائلي في الحضر في الاقتصاد الكويتي انفاقه علي بعض السلع والخدمات المستخدمة لقياس الرقم القياسي لاسعار المستهلكين ارتفع بنسبة ٥٠%. (Oner, 2010: 44)

الرقم القياسي لاسعار المنتج PPP يقيس التغير لاسعار السلع عند المراحل المختلفة للانتاج وبالتالي فهو يحتوي علي الرقم القياسي للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الخام، والسلع النهائية: هي سلع لاتحتاج الي اي عمليات صناعية اخري وبالتالي فهي معدة لاستخدام النهائي سواء من قبل القطاع العائلي، او قطاع الاعمال، اما السلع الصناعية: هي سلع مرت بعمليات صناعية ومع ذلك فهي تمر بعمليات اخري قبل ان تصبح سلع نهائية مثل الواح الحديد، اما المواد الخام هي سلع لم تدخل السوق لاول مرة وبالتالي لم تمر باي عمليات صناعية، وبالتالي لابد ان تصنع قبل ان تصبح سلع نهائية كالبترول الخام، والبلاستيك التي يصنع منها البلاستيك.

الرقم القياسي لمكمش الناتج المحلي الاجماليGDP Deplator هو مصطلح اقتصادي يطلق علي النسبة بين الناتج المحلي النقدي، والناتج المحلي الحقيقي، يعتبر الرقم القياسي لمكمش الناتج المحلي الاجمالي افضل هذه المؤشرات لانه بياخذ في اعتباره جميع السلع والخدمات النهائية علي عكس الرقم القياسي لاسعارالمستهلكين الذي يتضمن اسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات النهائية.

٢.٢.١ أنواع التضخم

يفرق الاقتصاديين بين انواع مختلفة من التضخم طبقاً لعدة معايير منها، درجة الظهور، ومن حيث حدة التضخم. حيث ينقسم التضخم حسب درجة ظهوره الي التضخم المفتوح والتضخم المكبوت، أما التضخم المفتوح Open inflation هو زيادة ظاهرة في المستوي العام للأسعار أي أنه ليس هناك تدخل من الحكومة لكبت ارتفاع المستوي العام للاسعار.

التضخم المكبوت Supressed inflation في هذا النوع من التضخم يكون معدل التضخم اقل مما يجب ان يكون عليه، بسبب تدخل الحكومة لوضع حدود عليا لأرتفاع المستويالعام للأسعار السلع والخدمات المختلفة، مثل اسعار السلع المدعمة وقد يكون عن طريق استخدام اسعار اقل من الاسعار الحقيقية.(الطاهرة السيد، ٢٠١٤: ٢٨٧)

كما ينقسم التضخم من حيث حدته الي التضخم الزاحف، والتضخم العادي، والراكض، والجامح. ويري الاقتصادي Kent في حالة ارتفاع المستوي العام للأسعار بمعدل لايزيد عن نحو ٣% سنوياً فإننا نكون بصدد تضخم زاحف Creeping inflation، وهذا نوع من التضخم لايؤدي الي اختلال في التوازن الاقتصادي (Kent, 1961: 412).

أما التضخم العادي "الماشي" Walking inflation يحدث عندما يسجل المستوي العام للاسعار ارتفاعا بمعدل يتراوح بين نحو ٣% لنحو ٤% سنوياً وهذا النوع من التضخم يحمل اشارة انذار لإمكانية حدوث التضخم التراكمي أو التضخم الجامح. ويكون الاقتصاد في حالة تضخم راكضRunning Inflation عندما يرتفع المستوي العام للأسعار بنحو ١٠% سنويا.

بالنسبة للتضخم الجامح Galloping inflation في ظل هذا النوع من التضخم يرتفع المستوي العام للأسعار كل لحظة ولايوجد أي حد للذروة التي يمكن أن تصل إليه الزيادات في المستوي العام للأسعار، ومن ثم يصعب قياس مدي خطورة التضخم ذا التضخم الجامح، ويعاني الاقتصاد من تضخم جامح عندما يشهد المستوي

العام للأسعار ارتفاعا بنسبة تصل لنحو ١٠٠% سنويا، ومن أمثلة هذا النوع من التضخم ما حدثفي المانيا خلال العشرينيات من القرن العشرين، ففي عام ١٩٢٤ ارتفع المستوي العام للأسعار بمقدار ألف مليون مرة.(جاب الله عبد الفضيل، ٢٠١١: ٣٧٣).

٣.٢.١ اسباب التضخم

ينقسم التضخم حسب اسبابه أو مصادره الي ثلاثة انواع رئيسية هي: تضخم الطلب، تضخم النفقة، والتضخم الهيكلي، وفيما يلي توضيح لكل واحد منهما.

أ. تضخم الطلب

طبقاً لنظرية تضخم الطلب، فإن ارتفاع المستوي العام للاسعار يرجع بصفة أساسية الي ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ومن ثم فإن مصدر زيادة الطلب الكلي قد يكون بسبب ارتفاع الانفاق الاستهلاكي او الانفاق الخاص الاستثماري او زيادة الانفاق الحكومي، ولكم ما هي اسباب التضخم الناتجة عن الطلب؟.

وتؤكد للنظرية الكلاسيكية التي تفترض التوظف الكامل وثبات متوسط سرعة دوران النقود علي أن ارتفاع كمية النقود يؤدي الي ارتفاع المستوي العام للاسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، ومن ثم فإن ارتفاع الطلب الكلي أي، اسباب التضخم تكون نقدية بحتة وفقاً للفكر الكلاسيكي، ولايختلف هذا التفسير لاسباب التضخم مع وجهة نظر النقديين التي تري أن اسباب التضخم يرجع لارتفاع معدل نمو العرض من النقود بمعدلات أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. (Mishkin, 2004: 635)

كما يري كينز أن اسباب التضخم ترجع الي الفجوة التضخمية والتي تنشأ نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن مستوي الطلب الكلي اللازم لتحقيق التوظف الكامل مع افتراض ثبات العرض من النقود.

وبصفة عامة فإن هناك العديد من العوامل التي تؤدي الي ارتفاع الطلب النقدي منها، ارتفاع الانفاق الحكومي عن الايرادات العامة دون زيادة في الانتاج، وزيادة حجم الاستثمارات في قطاع الاعمال عن الطاقة الادخارية للاقتصاد، بالاضافة الي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، اضافة الي وجود عوامل غير نقدية تؤدياليارتفاع الطلب الكلي ومنها ارتفاع معدل النمو السكاني.(جاب الله عبد الفضيل، ٢٠١١: ٣٧٦-٣٧٧).

ب. تضخم النفقة

حيث أن التضخم يبدأ نتيجة الزيادة في نفقات الانتاج، وخاصة الاجور فوفقاً للهيكلين الاوروبين التضخم يرجع الي انه كلما تزايد الاقتراب من حجم التوظف الكامل زاد الضغط من قبل اصحاب النقابات العمالية علي اصحاب أو ارباب العمل لرفع الاجور، وسيستجيب اصحاب العمل نظرا لندرة عنصر العمل كلما اقتربنا من مستوي التوظف الكامل.

ويُعد من اسباب تضخم النفقة ارتفاع اسعار الطاقة وزيادة اسعار المواد الاولية مما يؤدي الي ارتفاع تكاليف الانتاج وارتفاع معدل التضخم، بالاضافة الي ارتفاع هامش الربح ففي حالة ارتفاع تكاليف الانتاج سوف تقوم المنشآت الاحتكارية بتقليل الكمية المعروضة لرفع المستوي العام للاسعار والحصول علي هامش ربح اعلي، ويعرف التضخم في هذه الحالة بتضخم الربح Profit Push inflation.

تجدر الاشارة إلي أن تضخم النفقة لايؤدي الي ارتفاع المستوي العام للاسعار فقط وانما ايضا اليانخفاض الكمية المعروضة من السلع والخدمات، وقد يترتب علي استمر انخفاض الكمية المعروض او العرض الكلي في مراحل تالية ارتفاع معدل البطالة وتحول الاقتصاد من حالة ركود الي مرحلة الكساد، لذا يتطلب مواجهة تضخم النفقة محاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة.

ج. التضخم الهيكلي

يري أنصار نظرية التضخم الهيكلي أن التضخم في البلدان النامية يرجع الي حالة التطور التي تشهدها البلدان النامية في ظل وجود موارد محدودة نسبياً وهوما

يترتب عليه التوسع في العرض من النقود ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، بالاضافة الي وجود عدة اختناقات تعاني منها قطاعات الاقتصاد في البلدان النامية ومن هذه الاختناقات قصور البنية التحتية، قصور متحصلات النقد الاجنبي، اختناقات قطاع الزراعة، فجوة الموارد المحلية.

بالنسبة لقصور البنية التحتية حيث تعاني البلدان النامية من ضعف البنية التحتية وقصور مصادر الطاقة والاتصالات والطرق وكلها عوامل تعوق النمو الاقتصادي ومن ثم ارتفاع المستوي العام للتضخم، اما عن قصور المتحصلات من النقد الاجنبي ففي ظل عدم مرونة الطلب علي الوردات من الخارج بالنسبة للبلدان النامية وارتفاع عامل مرونة الطلب الخارجي علي صادراتها تصبح البلدان النامية اكثر عرضة للعجز في موازين مدفوعاتها خاصة الغير بترولية ومن الحاجة الي موارد من النقد الاجنبي لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها.

بسبب حركة التطور التي تطرأ علي المجتمعات النامية، وتحسين مستوي معيشتهم، بالاضافة الي ارتفاع معدل نمو سكانها، فإن طلبهم علي السلع الغذائية يرتفع مع عدم مرونة قطاع الزراعة او استجابته بنسبة اقل من معدل نمو سكانها وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، بالاضافة الي استخدام تكنولوجيا زراعية غير متطورة لا تساعد علي زيادة الانتاج.

اما فجوة الموارد المحلية حيث تعاني الدول النامية من قصور المدخرات المحلية لتمويل خطط وبرامج التنموية بها، ومن ثم تلجأ الدول النامية اليتويع العرض من النقود لتمويل العجز في الادخار بالاضافة الي الجهاز المصرفي الغير المتطور والذي لايسهم بشكل أكثر فاعلية في تجميع المزيد من المدخرات اللازمة لتمويل برامج التنمية.

وهكذا يتضح أن اسباب التضخم في الدول النامية لايمكن اختزالها في العوامل النقدية فقط أيزيادة العرض من النقود وانما يوجد العديد من العوامل الهيكلية بالاضافة الي تضخم نفقة الانتاج والتي يجب علاجها لمواجهة قصور العرض الكلي عن مواجهة الطلب الكلي.

٤.٢.١ الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يترتب علي التضخم الكثير من الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر علي مستوي معيشة المواطن ومستوي رفاهية المواطن وكذلك اقتصاد الدولة وفيما يلي تناول لهذه الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم.(الطاهرة السيد، ٢٠١٤: ٢٨٨-٢٩٠)، (جاب الله عبد الفضيل، ٢٠١١: ٣٨٥-٣٩٠)، (أبو العزوم أبو جريدة ومحمد سعيد، ٢٠١٦: ٤٦-٤٧)

أولاً، الاثار الاقتصادية للتضخم

أ. أثر التضخم علي قيمة النقود

حيث يؤدي ارتفاع المستوي العام للاسعار الي انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن للمواطن استهلاكها الامر الذي يؤدي الي انخفاض مستوي رفاهية المواطن.

ب. أثر التضخم علي الناتج

يري جون ماينادر كينز أن التضخم المعتدل – أي التضخم العادي أو الزاحف– وبافتراض وجود موارد عطلة في الاقتصاد يؤدي التضخم المعتدل الي تحفيز معدل النمو الاقتصادي، فالارتفاع المعتدل للمستوي العام للاسعار يولد توقعات متفائلة في أوساط رجال الاعمال فيما يتعلق بزيادة هامش الربح نظراً لأن معدل الزيادة في المستوي العام للاسعار يفوق معدل تكاليف الانتاج، إلا أنه عند وصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل يفقد ارتفاع المستوي العام للاسعار قدرت علي تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الانتاج والتوظف، حيث يتحول التضخم المعتدل الي تضخم راكض او جامح ومن ثم تظهر الاثار السلبية للتضخم علي الناتج، فيتجه الافراد نحو تخزين السلع بهدف المزيد من الارباح، وتتدور قيمة المنتجات لان التضخم ينتج ما يسمي بسوق البائعين فارتفاع الطلب يؤدي الي سيطرة البائعين علي السوق والتحكم في المستوي العام للاسعار.

كما يؤدي التضخم الي تدهور القوة الشرائية للنقود ومن ثم اضعاف احتمالات الادخار في المجتمع وتدور التراكم الراسمالي.

ج. **اثر التضخم علي ميزان المدفوعات**

يؤدي ارتفاع التضخم الي انخفاضالميزة التنافسية للصادرات بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم عدم قدرة الصادرات علي المنافسة العالمية، بالاضافة الي ان سكان الدولة التي منيت بارتفاع المستوي العام للاسعار يجدون دافعا قويا في الشراء من الخارج نظراً، لانخفاض اسعار المنتجات المستوردة عن اسعار المنتجات المحلية، بالاضافة الي التضخم يؤدي الي تدهور قيمة العملة الوطنية وروب رؤوس الاموال الوطنية للخارج بحثاً عن الاستقرار، كما يؤدي الي تخاذل الاستثمار الاجنبي عن القدوم في البلد ذات المعدلات المرتفعة للتضخم، بالاضافة لذلك اضطرار البلد التي تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها بسبب التضخم اليسحب احتياطياتها الدولية من الذهب لسداد اثمان وارداتها.

د. آثار التضخم علي توزيع الدخل

بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة، وتشمل هذه الطبقة الاجتماعية صغار المدخرين واصحاب السندات والمحالين الي المعاش وموظفي الحكومة وصغار موظفي القطاع الخاص، أي الافراد الذين يتقاضون دخولا نقدية ثابتة نسبيا، وفي نفس الوقت يواجهون بارتفاع المستوي العام للاسعار والخدمات الامر الذي يؤدي الي انخفاض كبير في دخلهم الحقيقي، وقد يقال أن العمال يستطيعون عن طريق نقاباتهم الحصول عليزيادة في اجورهم، إلا أن الحقيقة تقول أن الاجور لاتسطيع أن تزيد بنفس معدل وفي نفسوقت زيادة المستوي العام للاسعار الامر الذي يؤدي الي انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الافراد.

اما اصحاب الدخول المتغيرة وهم اصحاب الفئات الاجتماعية التيتستطيع الحصول علي مزيد من الدخل عند ارتفاع المستوي العام للاسعار، كالفئات التي

تحصل علي ارباح كالمضاربين والتجار واصحاب المصانع واصحاب الاسهم خاصة في الشركات الكبيرة، حيث يرس هؤلاء ان معدل الارتفاع في المستوي العام للاسعار يفوق معدل ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم يحصلون علي هامش ربح اعلي.

ثانياً، الاثار الاجتماعية والسياسية للتضخم

حيث يترتب علي التضخم العديد من الاثار الاجتماعية والسياسية منها، خلق موجات من السخط الجماعي والتذمر نحو المواطنين والانفلات السياسي مما يؤدي الي زيادة الاضطربات وارتفاع حدة المواجهة بين العمال ورجال الاعمال والحكومة العاجزة عن معالجة التضخم، بالاضافة الي تدهور اخلاقيات بعض رجال الاعمال والاتجار بالسوق السوداء، وتدهور جودة المنتجات وتخزين السلع بحثا عن الربحية ومن ثم ظهور ازمات مفتعلة تؤدي الي نقص العرض.

٣.١ الاطار التحليلي: للتضخم في الكويت

تشير الاحصائيات الصادرة في تقرير افاق الاقتصاد العربي الي انخفاض معدل التضخم في الدول العربية بصورة طفيفة عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ حيث بلغ معدل التضخم في الدول العربية نحو ١٣.٤% عام ٢٠١٨ مقارنة بنحو ١٣.٦% عام ٢٠١٧، ويمكن تبرير اسباب انخفاض التضخم في الدول العربية بسبب الاجراءات التقسفية التي تم تطبيقها داخل البلدان العربية للحد من التضخم، حيث تم تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي والتي ترتب عليا تطبيق ضريبة القيمة المضافة والخفض التدريجي لمستويات الدعم السلعي، ورفع الرسوم الجمركية علي بعض السلع. (تقرير افاق الاقتصاد العربي، أبريل ٢٠١٩: ٢)

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط فقد ارتفعت معدل التضخم من نحو ٥.٩% عام ٢٠١٧ لنحو ٦.٤% عام ٢٠١٨، وجاء ذلك نتيجة لارتفاع معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي والذي بلغ نحو ٢.٢% خلال العام ٢٠١٨. (تقرير افاق الاقتصاد العربي، أبريل ٢٠١٩: ٢)

وتشير الاحصائيات الي وجود اتجاه تصاعدي للتضخم في الاقتصاد الكويتي منذ اواخر الاعوام ٢٠١٨، وقد سجل معدل التضخم في الاقتصاد الكويتي نحو ١.٧% علي اساس سنوي بنهاية سبتمبر ٢٠١٩. (بيت التمويل الكويتي، ٢٠١٩: ٢)

ويهدف الجزء ٣.٢ الي تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الكويتي لمعرفة مدي تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الكويتي ومدي تحقيق الاقتصاد الكويتي للاستقرار في المستوي العام للاسعار، ومعرفة اسبابه، وقد تم تقسيم الجزء ٣.٢ الي الجزء ١.٣.٢ الذي يتناول تطور التضخم في الاقتصاد الكويتي فترة ما قبل الازمة المالية (٢٠٠٠–٢٠٠٨) والجزء ٢.٣.٢ الذي يتناول بالشرح والتحليل تطور التضخم في الكويت فترة ما بعد الازمة المالية (٢٠٠٩–٢٠١٩).

١.٣.١ تطور التضخم في الاقتصاد الكويتي فترة ما قبل الازمة المالية (٢٠٠٠–٢٠٠٨)

يمكن معرفة الاتجاه العام للتضخم في الكويت خلال الحقبة الاولي من القرن الواحد وعشرين وهي فترة ما قبل الازمة المالية بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي كما هو موضح في الشكل (١)

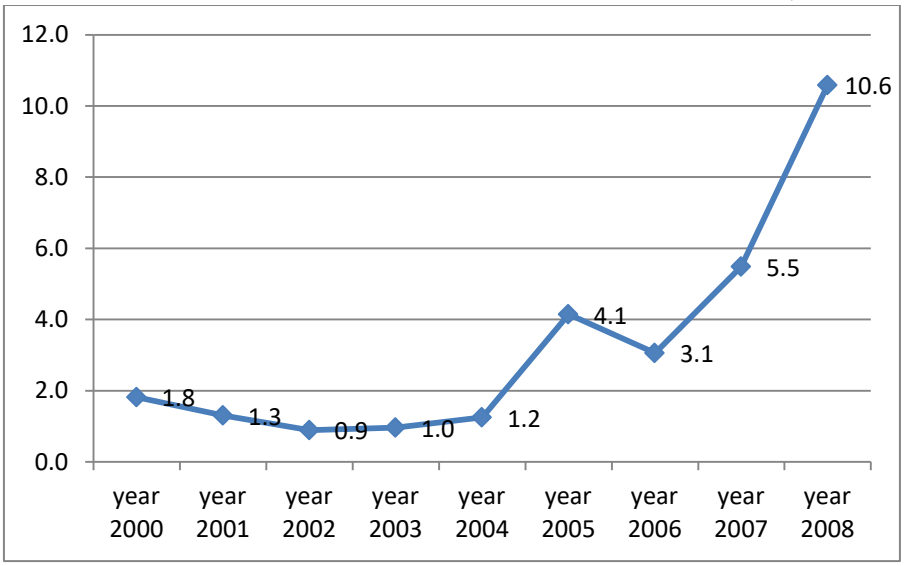

شكل (١) يوضح تطور معدل التضخم في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠٠٨)

المصدر: بيانات البنك الدولي

يتضح من الشكل (١) أن معدل التضخم في الاقتصاد الكويتي مقاساً بالتغير في المستوي العام لأسعار المستلكين لم يرتفع عن نحو ١.٨% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، غير أن هذا المعدل أرتفع ليصل لنحو ٤.١% عام ٢٠٠٥ ليصل أقصاه خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) في عام ٢٠٠٨ حيث وصل هذا المعدل لنحو ١٠.٦ وهي بداية الازمة المالية العالمية، ورغم ذلك فإن متوسط معدل التضخم في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) قد بلغ نحو ٣.٣%، وعند استبعاد العام ٢٠٠٨ يصل هذا المعدل لنحو ٢.٤%، ويمكن توضيح مكونات سلسلة السلع والخدمات التي ارتفعت اسعارها بالجدول (١)

جدول (١) يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

	الرقم القياسي لأسعار المستهلك للأعوام			التغير (%)		
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المواد الغذائية	١٢١,٤	١٢٩,١	١٤١,٠	٣,٨	٦,٣	٩,٢
المشروبات والتبغ	١١٤,٤	١١٤,٦	١٣١,٧	٥,١	٠,٢	١٤,٩
الكساء وملبوسات القدم	١١٩,٥	١٢٦,٣	١٣٣,٦	٦,٥	٥,٧	٥,٨
خدمات السكن	١٠٨,٠	١٠٩,٤	١٢٧,٧	٣,٣	١,٣	١٦,١
سلع وخدمات منزلية	١٠١,٢	١٠٣,٨	١١٦,٩	٤,٣	٢,٦	١٢,٦
النقل والمواصلات	١٠٠,٥	١٠٩,٥	١١٤,٠	٠,٥	٩,٠	٤,١
الخدمات التعليمية والصحية	١٢٩,٠	١٢٦,٠	١٤١,١	٧,٤	٢,٣	١٢,٠
سلع وخدمات أخرى	١١٣,٠	١١٨,١	١٢٥,٠	٦,٧	٤,٥	٥,٨
الرقم القياسي العام	١١٠,٨	١١٥,٤	١٢٧,١	٣,٨	٤,٢	١٠,١

المصدر: (رمزي سلامة ومريم العبيد، ٢٠٠٨: ٦)

يتضح من الجدول (١) أن خدمات السكن يليها المواد الغذائية بما فيها المشروبات، فالخدمات التعليمية والصحية من أبرز مكونات سلسلة السلع والخدمات التي ارتفت اسعارها خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، وعن أسباب ارتفاع المستوي العام للاسعار في دولة الكويت الي عدة عوامل منها، المحلي ومنها الخارجي، وفقاً للدراسة التي قام بها رمزي سلامة ومريم العبيد (٢٠٠٨).

وبالنسبة للعوامل المحلية لارتفاع التضخم في الكويت، تتمثل في: ضعف أدوات السياسة المالية اللازمة لمكافحة التضخم في الكويت، فلازال دور الموازنة العامة مقتصراً علي اعادة توزيع الموارد النفطية دون أن تصبح الموازنة العامة أداة تخطيط اقتصادي ومالي تساعد علي كبح جماح التضخم.

المضاربة علي اسعار الاراضي والعقارات، وجدير بالذكر أن الحكومة الكويتية تحتكر نحو ٩٠% من اراضي الدولة، والنسبة المتبقية أما محتكرة أو أو لاتكفي، الامر الذي يؤدي الي ارتفاع تكاليف الانتاج حيث ينعكس ذلك علي اسعار السلع والخدمات، والايجار والاجور، وزيادة الانفاق الحكومي من خلال دعم الاسكان أو دعم المواد الاساسية. بالاضافة الي ارتفاع اسعار المواد الغذائية نتيجة تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٣ والتي بموجبها ارتفعت الرسوم الجمركية علي المواد الغذائية المستوردة من نحو صفر % لنحو ٥%.(رمزي سلامة ومريم العبيد، ٢٠٠٨: ١١-١٢)

التوسع في التسهيلات الائتمانية، حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية الشخصية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بأكثر من ١٣٠% لتشكل نحو ٣٥% من اجمالي التسهيلات الائتمانية حتي نهاية سبتمبر ٢٠٠٧، بالاضاة الي انتشار ظاهرة البيع بالتقسيط وهو الامر الذي أدي الي ارتفاع الطلب الكلي بشكل كبير، بالاضافة الي ارتفاع سعر "التقسيط" عن السعر "النقدي، وكلها عوامل تؤدي الي ارتفاع المستوي العام للاسعار. (رمزي سلامة ومريم العبيد، ٢٠٠٨: ١١)

وجود بعض البؤر الاحتكارية، وذلك في سياسة الانفتاح التجاري لدولة الكويت وفتح باب الاستيراد للجميع دون قيود أو حماية أو رقابة. والارتفاع المغالي فيه في الانفاق الترفيهي وهو أعلي من الانتاج الحقيقي، وهذا له انعكاسات مباشرة علي سلوك المواطن استهلاكياً. بالاضافة الي نقصل المعلومات لدي المستهلك الكويتي، بالاضافة الي عدم مرونة المستهلك الكويتي في التحول الي السلع البديلة، بالاضافة الي النزعة الاستهلاكية والميول الشرائية وانتشار الاستهلاك الاستفزازي جعلت كل مواطن يطمح

الي مستوي معيشة يفوق دخله. والزيادات المتتالية في أجور ورواتب المواطنين تستحث التجار علي رفع الاسعار.

أما العوامل الخارجية، فمنها، التضخم المستورد، لاسيما وأن الاقتصاد الكويتي يعتمد علي أكثر من ٩٠% من حاجة البلاد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والمعمرة، بالاضافة إلي أن ارتفاع اسعار النفط العالمية بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٠ وحتي عام ٢٠٠٦ بنسبة ١٥٧% أدي إلي ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية المستوردة في بلد المنشأ، ترتب عليه ظور التضخم كظاهرة عالمية. (Oner, 2010: 45).

ارتفاع الاسعار العالمية لتكاليف خدمات الشحن البحري والجوي والنقل وخدمات التامين بأنواعه، وانعكاس ذلك علي اسعار السلع والخدمات في الكويت. والكوارث الطبيعة، مثل الفيضانات والجفاف وتأثر المحاصيل بتلك العوامل بالاضافة الي انتشار انفلونزا الطيور وجنون البقرالامر الذي أدي الي ارتفاع بعض المنتجات الحيوانية والطيور في الاسواق العالمية.

٢.٣.١ تطور التضخم في الكويت فترة ما بعد الازمة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٩)

يمكن الاعتماد علي بيانات قاعدة البنك الدولي لمعرفة تطور التضخم في الاقتصاد الكويتي فترة ما بعد الازمة المالية العالمية الثانية كما هو مبين في الجدول (٢) .

يتضح من جدول (٢) أن متوسط التضخم السنوي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٩) كان الأعلى في الكويت مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان متوسط معدل التضخم السنوي في الكويت نحو 3.3% لتلك الفترة، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بمتوسط معدل تضخم سنوي بلغ نحو 3% والبحرين في المرتبة الثالثة بمتوسط معدل تضخم سنوي قدر بنحو ٢.١%، وعمان في المرتبة الرابعة بمتوسط معدل تضخم سنوي قدر بنحو ١.٩%، والامارات في المرتبة الخامسة بمعدل

تضخم بلغ نحو ١.٨% وأخيرا جاءت قطر في المرتبة الاخيرة بمتوسط معدل تضخم بلغ نحو٠.٨%.

جدول (٢) معدلات التضخم السنوية لدول الخليج العربي للأعوام (٢٠٠٩- ٢٠١٩)

	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الامارات	المتوسط
year 2009	4.6	-4.9	3.5	5.1	2.8	1.6	2.1
year 2010	4.5	-2.4	3.3	5.3	2.0	0.9	2.3
year 2011	4.8	1.1	4.0	5.8	-0.4	0.9	2.7
year 2012	3.3	2.3	2.9	2.9	2.8	0.7	2.5
year 2013	2.7	3.2	1.0	3.5	3.3	1.1	2.5
year 2014	2.9	3.4	1.0	2.2	2.6	2.3	2.4
year 2015	3.3	1.6	0.1	1.2	1.8	4.1	2.0
year 2016	3.2	2.9	1.1	2.1	2.8	1.6	2.3
year 2017	2.2	0.4	1.6	-0.8	1.4	2.0	1.1
year 2018	1.1	0.3	0.9	2.5	2.1	3.1	1.7
المتوسط	3.3	0.8	1.9	3.0	2.1	1.8	

المصدر قاعدة بيانات البنك الدولي.

وكان التضخم السنوي في الكويت أعلى من متوسط معدل التضخم لدول الخليج في الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ كما يُلاحظ من الجدول أيضا أن معدلات التضخم في الكويت بدأت تخفف من وطئتها بعد عام ٢٠١١، وانخفضت من نحو ٤.٨% لعام ٢٠١١ لنحو ٢.٢ ونحو ١.١ للاعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ علي الترتيب.

وجدير بالملاحظة أن معدلات التضخم السنوي في الكويت لتلك الفترة هي الأعلى مقارنة بالدول الخليجية بالرغم من الدعم الذي تقدمه حكومة الكويت ممثلة بوزارة التجارة لبعض من المواد الغذائية الأساسية على شكل حصص تموينية لكل مواطن، أو بدعم مباشر تقدمه الحكومة للطحين وغاز الطبخ والأعلاف الحيوانية والماء والكهرباء والبنزين والديزل، يستفيد منه جميع من يعيش على أرض الكويت.

وعن اسباب التضخم في نلك الفترة فقد نشر جريدة القبس مقالاً لمحمد العوضي بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١٩ يوضح أسباب التضخم في الكويت خلال تلك الفترة، حيث يؤكد العوضي علي أن معظم التضخم الحادث في الكويت وكذلك في دول

مجلس التعاون الخليجي التي تستورد معظم حاجاتها من السلع من الخارج هو تضخم مستورد، فخلال العقد الاول من القرن الواحد وعشرين شهد الاقتصاد العالمي نموا عاليا متسارعا، والذي كان من أهم أسباب الطفرة التي حدثت لأسعار النفط خلال تلك الفترة، والذي أدى بدوره إلى حدوث تضخم عالمي في أسعار المنتوجات تم تصديره على شكل تضخم في أسعار السلع للدول المستوردة. بالاضافة لذلك فقد ساهمت ثورة المعلومات المتمثلة بوسائل التواصل الاجتماعي على الدفع بوتيرة الاستهلاك لكثير من أنواع السلع والخدمات.

والمصدر الثاني للتضخم في الكويت وفقاً للعوضي يتمثل في توفر السيولة لدى كثير من المواطنين بعد زيادة الكوادر المالية لمعظم الجهات التابعة للقطاع الحكومي وكذلك لشركات النفط، فالعرض الكبير للنقود مقابل طلب كبير على سلع محددة سيؤدي بالتالي إلى تضخم إضافي لأسعار تلك السلع والذي سينعكس بشكل مباشر على الرقم القياسي لسعر المستهلك، ويعكس الشكل تطور العرض من النقود في الكويت خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٢).

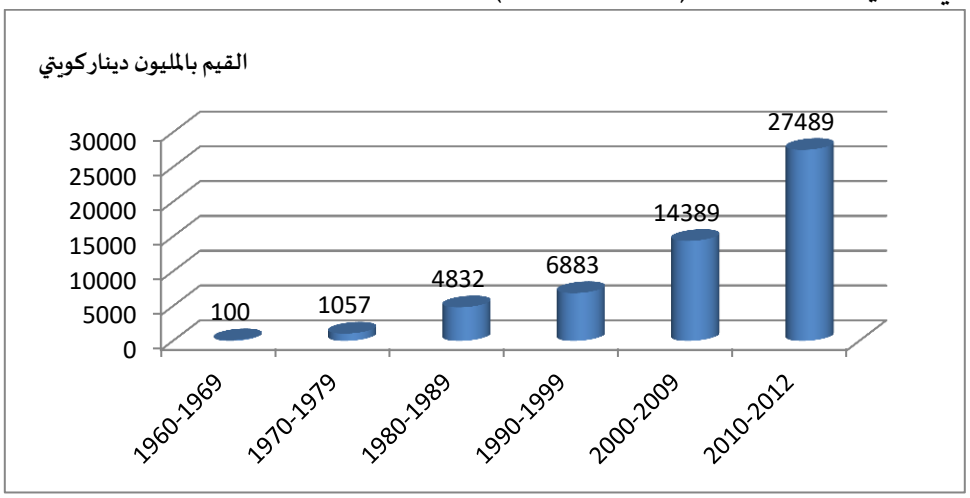

شكل (٢) عرض النقود بمفهومه الواسع M2 في الكويت خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٢)

المصدر: بنك الكويت المركزي (٤ مايو ٢٠١٣)، "السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي: الإطار العام والتوجيهات الرئيسية".

يتضح من الشكل (٢) قد أن العرض من النقود بمفهوم الواسع في الاقتصادي الكويتي قد ارتفع من نحو ١٠٠ مليون دينار كويتي كمتوسط للفترة (١٩٦٠-١٩٦٩) لنحو ٢٧.٥ مليار دينار كويتي كمتوسط للفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)، لذا لايمكن أهمال العرض من النقود كأحد العوامل التي أدت الي ارتفاع التضخم في الكويت نسبياً أي بالنسبة لمثيله في دول الخليج المناظرة.

٤.١ الخلاصة

تهدف دراسة الاطار النطري والتحليلي للتضخم في دولة الكويت، وفي هذا الاطار تم تقسيم الدراسة الي ثلاثة أجزاء رئيسية بالاضافة الي المقدمة الجزء الثاني الاطار النظري للتضخم، الجزء الثالث الاطار التحليلي للتضخم في الكويت، الجزء الاخير الخلاصة.

وقد أشتمل الجزء الثاني اطار نظري: للتضخم علي تعريف التضخم وأنواع التضخم وأسباب التضخم والاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، حيث يمكن تعريف التضخم بأنه الزيادة المستمرة والمتراكمة في المستوي العام للأسعار، أما أنواع التضخم حيث يفرق الاقتصاديين بين انواع مختلفة من التضخم طبقاً لعدة معايير منها درجة الظهور، ومن حيث حدة التضخم. حيث ينقسم التضخم حسب درجة ظهوره الي التضخم المفتوح والتضخم المكبوت، ومن حيث حدة التضخم ينقسم التضخم الي التضخم الزاحف، والتضخم العادي، والراكض، والجامح.

كما اشتمل الجزء الثاني من الدراسة علي مصادر وآثار التضخم حيث يوجد ثلاثة مصادر رئيسية تؤدي للتضخم هي تضخم الطلب، تضخم النفقة، والتضخم الهيكلي. ويترتب علي التضخم الكثير من الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر علي مستوي معيشة المواطن ومستوي رفاهية المواطن وكذلك اقتصاد الدولة وفيما يلي تناول لهذه الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم، حيث يؤثر التضخم علي قيمة النقود والناتج وميزان المدفوعات وإعادة توزيع الدخل بالاضافة الي الاثار الاجتماعية والسياسية للتضخم.

أما الجزء الثالث فقد اشتمل علي اطار تحليلي للتضخم في الكويت، وقد تم تقسيم الجزء ٣.٢ الي الجزء ١.٣.٢ الذي يتناول تطور التضخم في الاقتصاد الكويتي فترة ما قبل الازمة المالية (٢٠٠٠-٢٠٠٨) والجزء ٢.٣.٢ الذي يتناول بالشرح والتحليل تطور التضخم في الكويت فترة ما بعد الازمة المالية (٢٠٠٩-٢٠١٩). حيث لازال معدل التضخم السنوي في الكويت الأعلى مقارنة بالدول الخليجية بالرغم من الدعم الذي تقدمه حكومة الكويت ممثلة بوزارة التجارة لبعض من المواد الغذائية الأساسية على شكل حصص تموينية لكل مواطن، أو بدعم مباشر تقدمه الحكومة للطحين وغاز الطبخ والأعلاف الحيوانية والماء والكهرباء والبنزين والديزل، وتضمن الجزء الاخير الخلاصة.

الـمـراجع

المراجع العربية:

١. أبو العزوم أبو جريدة واخرون (٢٠١٦)، أثر السياسة المالية والنقدية علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، كلية الزراعة وكلية الاقتصاد والمحاسبة، مركز اللغات، جامعة سبها، ليبيا، ص ٣٩-٦٢.

٢. أحمد محمد صالح جلال (٢٠٠٦)، "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان انامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية (١٩٩٠-٢٠٠٣م)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ج. الجزائر.

٣. بيت التمويل الكويتي (سبتمبر ٢٠١٩)، تقرير التضخم، التقارير الاقتصادية والاستراتيجية والعلاقات المؤسسية.

٤. جاب الله عبد الفضيل(٢٠١١)، التحليل الاقتصادي الكلي، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان.

٥. رمزي سلامة ومريم العبيد (سبتمبر ٢٠٠٨)، "ارتفاع الاسعار وآثاره علي علي مستوي المعيشة في دولة الكويت (٢٠٠٠-٢٠٠٨)"، مجلس الامة، الامانة العامة، قطاع البحوث والمعلومات، إدارة البحوث والدراسات، قسم الدراسات الاجتماعية.

٦. صندوق النقد العربي (أبريل ٢٠١٩)، تقرير أفاق الاقتصاد العربي، الاصدار التاسع.

٧. الطاهرة السيد (٢٠١٤)، الاقتصاد الكلي منظور تحليلي، جهاز نشر وتويع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.

٨. ليلي علي القشاط (مارس ٢٠١٥)، "قياس أثر السياسة النقدية علي التضخم في السودان خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٢)"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي.

٩. محمد العوضي (٩ أكتوبر ٢٠١٦)، "التضخم في الكويت الأعلي خليجياً"، جريدة القبس الكويتية.

المراجع الأجنبية:

10. Kent, R.P., (1961), "Money and Banking", New York, Holt Rinehart and Winston.

11. Mishkin, S.F., (2004), "The economics of money, banking, and financial markets", Without publisher, 7th, USA.

12. Oner, C., (March 2010),"what is inflation?", Finance & Development, IMF.